

محاضرة ألقاها الأستاذ السفير رشيد لحلو بعنوان " اللغة العربية في أداها الدبلوماسي "

أتناول في هذه الورقة أهم الأفكار التي وردت في محاضرة ألقاها الأستاذ السفير رشيد لحلو بعنوان " اللغة العربية في أداها الدبلوماسي " نظمتها الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية - فرع الرباط - بالمركز الثقافي بأكدال مساء يوم الجمعة 10 فبراير 2012، على الساعة الخامسة والنصف مساء، احتفاء باليوم العالمي للغة العربية الذي يصادف الثامن عشر من دجنبر من كل سنة و امتدت لما يقارب الساعتين،

تناول فيها الأستاذ المحاضر الدور الريادي للمغرب في إعلان اللغة العربية لغة رسمية ضمن اللغات المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والانتقال بها من لغة تحريرية إلى لغة معتمدة في الترجمة الفورية، وذلك بعد أشواط من النضال الدبلوماسي لعب فيه المغاربة دورا كبيرا في شخص الأستاذ رشيد لحلو و الذي ظل طوال المحاضرة يتحدث عن نفسه بضمير الغائب أو بعبارته " صاحبنا". و عقب على هذه المحاضرة الأستاذ محمد العربي المساري، كما تم فسخ المجال لتدخلات الحاضرين من الطلبة و الأساتذة و الديبلوماسيين.

افتتح المحاضرة الأستاذ عبد الرحمان الخالدي رئيس فرع الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بالرباط، رحب فيها بالحاضرين و بسط فيها للمحاضر أرضية الانطلاق، انطلاقا من إثارة مجموعة من الأسئلة المستنقزة على حد تعبيره، و على رأسها إلحاقها كلغة سادسة بلغات الأمم المتحدة والذي لم يكن حبا في العرب و إنما ثمة حيثيات صاحبت ذلك، و هو ما يضعنا امام مسؤوليات جسام؛ ماذا قدمنا لهذه اللغة؟ و ما موقفنا تجاه هذه اللغة؟ و هل هذه اللغة تتأطر بتأطير عربي أم إن أمرها يترك للمجال السياسي؟

هذا ما قاله الأستاذ رشيد لحلو :

استهل الأستاذ رشيد لحلو كلمته بالثناء على الجمعية المنظمة و أهدافها النبيلة، و على رأسها الدفاع عن اللغة العربية، التي ستظل حية بفضل رجال و نساء اصطفاهم الله لذلك. لينتقل بعد ذلك للحديث عن إحدى أهم المراحل التاريخية من عمر اللغة العربية، تحديدا العصر الحديث عندما أقر العالم بجودها و أكد على دورها الحيوي في خدمة الإنسانية، وذلك من خلال اعتراف الأمم المتحدة بها لغة دولية يتساو مطلق مع باقي اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة، وهي خمس لغات: الفرنسية، الإنجليزية، الصينية، الروسية، الإسبانية. و هو مكسب بذلت من أجله مجهودات منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي. وقد صدرت أولى الوثائق بالعربية من هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 بموجب قرار الجمعية العامة 878 الدورة التاسعة المؤرخ في 04 دجنبر 1954، و نص القرار على الترجمة التحريرية فقط و حدد عدد الصفحات التي يتم إعدادها في أربعة آلاف صفحة في السنة، تدفع الدولة التي تطلبها تكاليفها، و طبيعة هذه الوثائق ذات صبغة سياسية أو قانونية تهم المنطقة العربية، غير أن هذه الوثائق لم تكن تصدر بانتظام ما يجعل بعض الدول العربية جاهلة بها. لم يكن وجود للغة العربية في انعقاد أشغال الجمعية العامة، القائم على التخاطب الشفوي، حتى شتنبر 1973 حين اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته الستين قراره 3071، الساعي إلى جعل اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة، و هو ما انبرت الوفود العربية لعرضه إبان الدورة الثامنة و العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت قرارها 3190 الدورة الثامنة و العشرون 18 دجنبر 1973 القاضي بإدخال اللغة العربية إلى الجمعية العامة و لجانها السبع أثناء دوراتها العادية او الاستثنائية، و هنا انتقلت اللغة العربية من لغة تحريرية إلى لغة تحريرية و فورية إلا أن هذا القرار لم يساو اللغة العربية باللغات الأخرى على نحو يستجيب لقرار جامعة الدول العربية لأسباب منها:

- لأنه لا يغطي إلا أشغال الجمع العام للأمم المتحدة في دورتها العادية التي تستغرق الربع الأخير من كل سنة أو الدورات الاستثنائية و هي نادرة.
 - إلزام الدول العربية بتحمل تكاليف خدمة اللغة العربية للسنوات الثلاث التالية لإقرارها لغة فورية. و هذا تمييز سلبي يخالف روح الميثاق الذي يلزم الأعضاء بالمساهمة في كل نفقات المنظمات الدولية حسب الجدول الأنصبة الذي تقره الجمعية العامة.
 - لم يلزم الأجهزة الأممية، المتمثلة في مجلس الأمن و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و ماينترع عنهما، وكذا الوكالات المتخصصة، باعتبار اللغة العربية من لغات التخاطب في مجاميعها.
- و بعد انقضاء الأعوام الثلاثة، التي التزم العرب بتحمل تكاليف خدمات اللغة العربية فيها؛ وقدرها ثمانية ملايين دولار أدت السعودية ثمانين في المائة منها بينما توزعت بعض البلاد العربية العشرون في المائة الباقية، و بعد ذلك أدرجت هذه التكاليف في ميزانية التسيير للمنظمة بداية من يناير 1977، و بعد إدماج مصاريف اللغة العربية ضمن الأعباء اللغوية للأمم المتحدة، أصبح من غير المقبول أن تظل اللغة العربية لغة موسمية، فكان لزاما أن تأخذ اللغة العربية مكانها في طابور اللغات الأخرى في وقت يتذرع فيه المساهمون بأكبر نسبة في صندوق الأمم المتحدة، بأن اللغة العربية و رغم ما صرف عليها لم تأت بجديد و هؤلاء صرحاء، أما الضمنيون فيتذرعون بكون الوفود العربية تجيد الإنجليزية و الفرنسية و باقي اللغات الأممية أكثر ممن هم لغتهم الأم، أما وحدة التفتيش و التي تحظى بمصداقية أكيدة لدى الوفود لتقييمها المستمر لمردودية أجهزة الأمم المتحدة، فقد توارت خلف حجاب مستغلة ثقة الوفود، فحاولت النيل من اللغة العربية بسلك لغة سفطانية تضليلية تنتحل صفة العلمية، لكن القدر جعل الوفد المغربي في الزمان و المكان المناسبين للتصدي لهذه الهجمة

الشرسة على اللغة العربية، لأن المغرب كان حاضرا بقوة في اللجنة الخامسة التي يدخل في اختصاصاتها ما يعرف بخدمات المؤتمرات و قضايا اللغات تدخل في نطاق هذه الخدمات، هذا عن المكان أما الزمان فقد كان عهدئذ على رأس الدبلوماسية المغربية شخصية هو أول من أسهم في إقامة صرح وزارة الخارجية صحبة المرحوم أحمد بلافريج بعد استقلال المغرب (هذا الشخص هو امحمد بوستة) و الذي كان موقنا برسالة الدبلوماسية، فاعتبر اللغة العربية في العمل فرض عين لا فرض كفاية و كان يأبى تحضير أي عمل بأية لغة إذا كان بالإمكان التعبير عليه باللغة العربية، و كان يحث أعضاء الوفود المغربية لدى المنظمات الدولية على الحركة و التدخل و يعيب عليهم الجمود و البكم تجاه اللغة العربية. ولم تكن مواجهات هذا المسؤول خارجية فحسب، بل كانت داخلية كذلك أمام تيار يزدرى اللغة العربية و ينتقص من شأنها. إن ما تعرضت له اللغة العربية من افتراءات و مزاعم من قبيل فقر المفردات، و أنها ليست نفسها في البلاد العربية شرقها و غربها، رد عليه الأستاذ رشيد لحلو بأدلة تفند هذه الادعاءات، و على رأسها أن القدرة الاشتقاقية للغة العربية تفوق أربع مرات أية لغة أخرى، ثم إن الاختلاف اللغوي بين البلدان العربية يتعلق باللهجات أما اللغة العربية، فإنها توحد الجميع و لا وجود للاختلاف فيها.

عود إلى وحدة التفتيش المشتركة وهي العائق الكبير، التي غامرت بمصادقتها، و رأت أن توفير الوثائق بجميع الصيغ اللغوية أمر مستحيل ضمن المدد الزمنية المفروضة، بالنظر إلى الطلب المتزايد عليها. وجاءت بمعادلة كثيرة المجاهل مضمونها العام أن إضافة لغة رابعة و خامسة و سادسة، يؤدي إلى زيادة في التكاليف، و شغفت ذلك بمعطيات رقمية، أشارت من خلالها إلى أن زيادة أي لغة سيؤدي إلى أعباء مالية غير مبررة ما حدا بها إلى دعوة الهيئات الحكومية الدولية لتقييم حاجياتها اللغوية. و ذكرت أيضا، كما نبه التقرير إلى الهوة بين الميثاق الداعي إلى التساوي بين اللغات و الواقع العملي، الذي تحكمه البراغماتية.

ومن سوء حظ هيئة التفتيش كان الأستاذ رشيد لحلو في موقع يمكنه من النفاذ إلى المعطيات و الأرقام المفندة لطروحات وحدة التفتيش؛ كان من الواجب طرح العائق المادي عند اللغة الثالثة فبالأحرى الرابعة و الخامسة و لماذا انتظار لغة سادسة. و من جهة ثانية لأن الوحدة اقحمت في تحليلها بنية تحتية موازية للغة العربية بينما الأمر يتعلق ببنية مندمجة لكل اللغات، و استدلت على رأيه بكون كل كلمة تنطق من اللغات الخمس في الجمعية العامة تكلف إثنتين و ثلاثين دولارا، و تكلف خمسا و ثلاثين دولارا بست لغات، و لهذا طالب صاحبنا باستصدار قرار يلوم وحدة التفتيش على تعمدتها مغالطة الوفود، و تم سحب التقرير للمراجعة و ما يزال قيدها حتى اليوم.

عرض المندوب المغربي [رشيد لحلو] على اللجنة الخامسة النص القاضي بتسجيل اللغة العربية أمميا بعد مفاوضات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة و مع الوفود، استغرقت مدة غير يسيرة، و ساندته في ذلك تسعة و ثلاثون دولة؛ فبالإضافة إلى الدول العربية، خمس دول من آسيا، ست دول من إفريقيا، سبع دول من أمريكا اللاتينية، و من أوروبا و فدان هما يوغوسلافيا و فرنسا. و هكذا اتخذت الجمعية العامة قرارها 219 الدورة 35 و الذي تقرر فيه أن تتمتع اللغة العربية بنفس الوضع الممنوح للغات الرسمية الأخرى، و إدخالها في جميع الهيئات الفرعية للجمعية العامة بما في ذلك مجلس الأمن و المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أجل لا يتعدى الأول من يناير 1982. و تم المصادقة على المشروع بالإجماع إن تطبيق هذا القرار لم يتم دون أن تنتج عنه صعوبات، أهمهما تلك التي واجهت القسم العربي، و من بين أهم هذه المصاعب:

- ندرة المترجمين الشفويين الذين يستطيعون الترجمة بما يلزم من السرعة و الدقة في تبليغ الحديث.
- انعدام مترجمين شفويين غير عرب عارفين باللغة العربية، قادرين على الترجمة من العربية إلى لغتهم الأم. كما هو الشأن بالنسبة للغات الأخرى
- مشكل المصطلحات المقبول من كل الوفود، و الذي ليس وليد لحظته، و إنما سابق على ذلك في ظل تمسك كل مجمع بمصطلح معين و انعدام التنسيق بينها. أعني المجاميع العربية.
- علاقة بالنقطة الأخيرة، نهضت المنظمة العربية للثقافة و العلوم بدور مهم في تعريب المصطلح في العديد من الحقول، و قد أصدرت زهاء ثلاثين معجما، انطلاقا من جهود مكتب التنسيق و التعريب، و الذي نذكر علمين مغربيين منه:
- أحمد لخضر غزالي: نمط الحرف العربي لكي يساير التقنيات الحديثة في مجال المعلومات، و ابتدع أول طباعة للحروف الرقمية العربية. و أنشأ أول بنك للمعطيات و المصطلحات.
- عبد العزيز بن عبد الله: وقد ارتبط اسمه بمكتب تنسيق التعريب بالعالم العربي، و كان له الفضل في إلحاق المكتب بالجامعة العربية سنة 1969.

و قد ذيل المحاضر كلامه بالإشارة إلى بيانات صادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى تراجع اللغة العربية، في ظل تشبث الوفود بلغتها إلا الوفود العربية التي تتحدث بغير لغتها، و هو ما حدا بأحدهم إلى القول إنه من الأجدر أن تتفق مصاريف اللغة العربية على محاربة المجاعة، و في هذا الصدد دعا المحاضر المغرب إلى تحمل مسؤوليته الأدبية إزاء ما يحدث، معززا ذلك بقصبة السبق الذي حازه المغرب لما كان الملك محمد الخامس أول من تكلم باللغة العربية في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة و ذلك بتاريخ 09 دجنبر 1959، دون إغفال ما قام به أحمد الطيب بنهيمه وزير خارجية المغرب، الذي أدى دورا محوريا في تقديم مشروع 3190 خلال الدورة 28 و الذي كان خطوة حاسمة لتسجيل اللغة العربية دوليا. و نصف إلى ما سلف دور محمد الفاسي الذي نجح في إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في منظمة اليونسكو، لما كان يشغل منصب

رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة في مطلع السبعينات، و أعانه على ذلك الرجل الثاني في اليونيسكو آنذاك الدكتور المهدي المنجرة شفاه الله.

إن القرار القاضي بالتساوي المطلق بين اللغة العربية وباقي اللغات كان بإيعاز من وزير خارجية المغرب امحمد بوسنة و صاحبنا رشيد لحو.

وشدد في نهاية كلمته على النهوض باللغة العربية و ترسيخ دورها في المحافل الدولية و يمكن أن يتأتى بالافتتاح بالثوابت الوطنية،وتساءل: أليست اللغة العربية من الثوابت الوطنية، أليست لمسؤولينا ثوابت وطنية؟ ليختم بمقولة تختزل الكثير مما قيل، و هي مأخوذة من تقرير أمام البرلمان الفرنسي بشأن انكماش اللغة الفرنسية أمام الانجليزية جاء فيه " اللغة كالأرض، يجب حمايتها كحماية الحدود". هذا ما عقب به محمد العربي المساري

تقدم الأستاذ محمد العربي المساري في معرض كلمته، بمقترح أن توجه الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية مذكرة إلى السيد وزير الخارجية و التعاون لتنبية المندوبين المغاربة بالالتزام باستعمال اللغة الرسمية للبلاد. استدعى الأستاذ المساري التاريخ ليبين أن المرابطين و الموحيين أسر أمازيغية عربت الديوان، والشيء نفسه بالنسبة للعلماء من ابن أكرم إلى المختار السوسي في توهج اللغة العربية. فضلا عن الاعتبارين الرمزي و العددي؛ فنحن ننتمي إلى حضارة كما أننا اثنان وعشرون دولة عربية. فإن هذين العاملين يجعلان من المغرب بلدا ناجحا، تطلب وده كبريات الشركات العالمية العاملة في إنتاج تكنولوجيا الاتصال. وهذا ما يفتح آفاقا رحبة للتقدم العلمي والازدهار الاقتصادي. و لعل الاستعمال المتزايد للغة العربية على الشبكة العالمية للمعلومات، يزيد شركات البرمجيات إقبالا على السوق العربية لأننا سوق واسعة ومرحة. إننا بانتمائنا للعالم العربي نلج العالم الرقمي في أحسن الظروف والذي يحتل فيه العرب رتبا مهمة، وينتشر الأترنت بنسبة ما بين ستة إلى ثمانية في المائة سنويا بالبلدان العربية. و هذا ما يجب أن يحظى بالأولوية لولوج عبور أمن للقارة الرقمية. سيما و أن المغرب يوجد وسط بلدان نشيطة في مجال التقنية الرقمية. كما ذيل تعقيبه بالموقف الموحد للدول العربية من قضية الصحراء، و مناسبة الحديث أنه لا يجب التفريط في الحقوق و المكتسبات. فكما لا ينبغي التفريط في الصحراء فلا ينبغي التفريط في المكتسبات اللغوية. على سبيل الخاتمة

اضطرتنا أهمية المحاضرة إلى عرضها بنوع من التفصيل، و التي حاول من خلالها المحاضر تبيان دور الدبلوماسية في النهوض باللغة العربية، و مرافق ذلك من صعوبات، ذلتها العزيمة و الإرادة والطموح والخبرة. لكن ذلك لا يحول دون القول إن اللغة العربية تعاني داخليا و خارجيا.

إبراهيم أكراف باحث